الأميركية في الشرق الأوسط، وكان هناك تعاون استراتيجي بينهما جرى، حتى الآن، على المستوى العملي. والاسرائيليون، حكومة ومعارضة، متفقون على ذلك؛ لكن التعاون الاستراتيجي المعلن أثار جدلاً كبيراً، حول الجديد الذي يمكن أن يحققه التعاون المذكور، على صعيد أمن اسرائيل وتطلعاتها التوسعية.

إن الجواب على هذا السؤال، من خلال النقاش الدائر في اسرائيل حول هذا الموضوع، مرتبط بمن يمعن النظر في الأمر وبتوقعاته. فهناك فريق يتوقع أن يرى في نبوءة التعاون الاستراتيجي ضماناً لأمن اسرائيل، ومدخلاً إلى الاحتفاظ بالمناطق المحتلة، وفرض هيمنتها على المنطقة مقابل الدعم الاستراتيجي الذي تقدمه للولايات المتحدة، ووضع الجيش الاسرائيلي في خدمة المصالح العالمية الأميركية. وهناك فريق آخر يخشى أن يحمل هذا التعاون معه بوادر الانسحاب النهائي، والتسوية الشاملة المترتبتين على الاجماع الاقليمي والمصلحة الأميركية المتعددة الجوانب في الشرق الأوسط[٤٨]. وجهة نظر الفريق الأول، الذي يمثله تكتل الليكود الحاكم، تنطلق من أن زعماء اسرائيل كانوا، منذ إنشاء الدولة، يبحثون بأنظارهم عن ركيزة أمنية أخرى لمواجهة العزلة السياسية على الصعيدين: الشرق أوسطي والعالمي، انطلاقاً من قناعتهم بأن اسرائيل وحدها لن تستطيع الصمود إلى الأبد في مواجهة العرب، ولن تكون قادرة على تحقيق أطماعها التوسعية، وعليه يجب البحث عن وسائل أخرى لتعزيز صمودها وقدراتها.

وكان أفضل الوسائل وأنجعها، في اعتقادهم، هو العمل على الدخول في تحالف مع دولة كبرى، وقد وصلت هذه الحاجة عند بن ــ غوريون، أول رئيس وزراء لاسرائيل، إلى حالة لا خيار فيها[٤٩].

ثم إن سياسة اسرائيل الرامية إلى تحقيق الحلم الصهيوني، ستضعها دائماً في صدام مع العرب، بالرغم من التوقيع على معاهدة سلام مع أكبر دولة عربية، لكونها تتضمن عناصر يمكن أن تضع الجانب العربي أمام وضع من انعدام الخيار. فعدم التنازل عن «الحق التاريخي» في الأراضي العربية المحتلة، والاستيطان فيها يشكل حافزاً قوياً لاستمرار عداء العرب الذين تتعاظم قدراتهم يوماً بعد يوم. وحتى يمكن ردع هذا العداء لابد، أولاً، من الاعتماد على القوة الذاتية، وثانياً، «الاحتماء» بالولايات المتحدة، عن طريق التعاون معها على أساس تحقيق توازن استراتيجي في الشرق الأوسط، يخدم المصالح الاسرائيلية مقابل عرض الخدمات العسكرية التي يمكن أن تقدمها اسرائيل إلى الولايات المتحدة، كحليف ضمن تشكيل أمني هدفه ردع الاتحاد السوفياتي من تهديد المصالح الأميركية في المنطقة. ويشير هذا الفريق إلى أن السياسة الاسرائيلية عملت، دائماً، بشكل يمنع حصول تماثل في المصالح أو السياسات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، باعتبار أنه لا يمكن الصمود طويلاً في وجه إجماع القوتين الأعظم. فجميع الانجازات الاسرائيلية، بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ (قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، نتائج حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، المفاوضات مع مصر خلال التسويات المرحلية وما تبعها) ما كان بالامكان تحقيقها، بهذا الشكل، لو لم تكن الدولتان العظميان في حالة مواجهة فيما بينهما، حول قضية الشرق الأوسط[٥٠]. والتعاون الاستراتيجي سيزيد، بالضرورة، من حدة الاستقطاب في المنطقة بين الدولتين الأعظم، مما سيفرض على بعض